

الفهرس:

01.....	مقدمة.....
06.....	الباب الأول: ماهية الهيئة المستخدمة وشروط تحديد مسؤوليتها القانونية
06.....	الفصل الأول: صعوبة تحديد الهيئة المستخدمة ومسؤوليتها القانونية
07.....	المبحث الأول: تحديد المسؤول في ظل أحادية سلطة الهيئة المستخدمة وتعددتها...
11	المطلب الأول: تحديد المسؤول قانونا في ظل أحادية السلطة.....
11.....	الفرع الأول: المسؤولية القانونية للشخص المعنوي.....
14.....	الفرع الثاني: المسؤولية القانونية للشخص الطبيعي.....
19.....	المطلب الثاني: تحديد المسؤول قانونا في حالة تعدد أماكن العمل.....
19.....	الفرع الأول: تحديد المسؤول قانونا في تعدد أماكن العمل.....
20.....	أولا: تحديد المسؤول في أماكن العمل المتميزة.....
20.....	ثانيا: تحديد المسؤول في إطار تجمع الشركات.....
22.....	الفرع الثاني: تحديد المسؤول قانونا في إطار بعض نماذج التشغيل.....
23.....	أولا: تحديد المسؤول قانونا في إطار المقولة الفرعية.....
26.....	ثانيا: تحديد المسؤول قانونا في ظل مؤسسات العمل المؤقتة.....
27.....	ثالثا: تحديد المسؤول قانونا في إطار تجمع المستخدمين.....
28.....	المبحث الثاني: المسؤولية وتغير الهيئة المستخدمة.....
29.....	المطلب الأول: المسؤولية ومبدأ الإبقاء على عقود العمل.....
29.....	الفرع الأول: خصائص مبدأ الإبقاء على عقود العمل ومجال تطبيقه.....
30.....	أولا: خصائص مبدأ الإبقاء على عقود العمل.....
30.....	1- تعلق مبدأ الإبقاء على عقود العمل بالنظام العام.....
31.....	2- شمول مبدأ الإبقاء لعقود العمل كافة.....
31.....	ثانيا: مجال تطبيق مبدأ الإبقاء على عقود العمل.....
34.....	الفرع الثاني: شروط تطبيق مبدأ الإبقاء على عقود العمل.....
34.....	أولا: شرط وجود تغيير في الهيئة المستخدمة.....
35.....	ثانيا: وجود علاقة عمل أثناء التغيير.....

المطلب الثاني: أثر تطبيق مبدأ الإبقاء في تحديد مسؤولية الهيئات المستخدمة	
المتعاقبة	36.....
الفرع الأول: التزامات المستخدم الأول	37.....
أولاً: التحرر من الديون واستشارة لجنة المؤسسة	37.....
ثانياً : منع التسريح وانتهاء آثار العقد بالنسبة للهيئة المستخدمة السابقة	38.....
الفرع الثاني: التزامات الهيئة المستخدمة اللاحقة	40.....
أولاً: الالتزامات المتعلقة بعقود العمل الفردية	40.....
1- الإبقاء الآلي لعقود العمل واستمرارها	41.....
2- التكفل بتسديد دين الأجير	41.....
3- منع التسريح اللاحق لتغيير الهيئة المستخدمة	42.....
4- تقييد حق ممارسة سلطة إعادة التنظيم للهيئة المستخدمة الجديدة	42.....
ثانياً: الالتزامات المتعلقة بعقود العمل الجماعية	43.....
1- عدم تحويل الاتفاقيات الجماعية والإبقاء المؤقت عليها	43.....
2- مصير المؤسسات التمثيلية	44.....
الفصل الثاني: شروط قيام المسؤولية القانونية للهيئة المستخدمة	45.....
المبحث الأول: خصوصية مسؤولية الهيئة المستخدمة عن مخالفتها القانون	
الاجتماعي	45.....
المطلب الأول: علاقة عمل كشرط مبدئي لقيام المسؤولية القانونية للهيئة	
المستخدمة	46.....
الفرع الأول: تطور فكرة علاقة العمل	47.....
الفرع الثاني: موقف المشرع الجزائري من فكرة علاقة العمل	51.....
المطلب الثاني: عدم تقييد الهيئة المستخدمة بالالتزامات المفروضة عليها	56.....
الفرع الأول: عدم تقييد الهيئة المستخدمة بالالتزامات القانونية	56.....
1- التزام الهيئة المستخدمة بدفع أجور العمال	56.....
2- التزام الهيئة المستخدمة باحترام حرية العمال في ممارسة الحق النقابي	58...

3-	التزام الهيئة المستخدمة باحترام حرية العمال في ممارسة التفاوض الجماعي.....	58
4-	التزام الهيئة المستخدمة باحترام حرية العمال في ممارسة حقهم في المشاركة.....	60
5-	التزام الهيئة المستخدمة بالتصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي..	60
6-	التزام الهيئة المستخدمة بتوفير وسائل الوقاية الصحية، الأمن وطب العمل...	62
7-	التزام الهيئة المستخدمة بتمكين العمال من حقهم في الراحة والأعياد الرسمية.....	63
8-	التزام الهيئة المستخدمة بتمكين العمال من حقهم في المشاركة الوقاية وتسوية النزاعات	64
	الفرع الثاني: عدم تقيد الهيئة المستخدمة بالتزاماتها التعاقدية والاتفاقية.....	65
	أولاً: عدم احترام الهيئة المستخدمة لالتزاماتها الواردة في عقد العمل.....	65
	ثانياً: خرق الهيئة المستخدمة لبنود الاتفاقيات واتفاقات العمل الجماعية.....	68
	المبحث الثاني: شروط قيام مسؤولية الهيئة المستخدمة عن أعمال تابعيها.....	77
	المطلب الأول: مسؤولية الهيئة المستخدمة المدنية عن أعمال تابعيها.....	77
	الفرع الأول: أن يصدر الخطأ من التابع.....	78
	الفرع الثاني: أن يكون الخطأ أثناء تأدية العمل.....	78
	الفرع الثالث: أن يكون الخطأ بسبب العمل.....	79
	المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية للهيئة المستخدمة عن أعمال تابعيها.....	81
	الفرع الأول: مبررات المسؤولية الجزائية المفترضة للهيئة المستخدمة.....	82
	الفرع الثاني: شروط المسؤولية الجزائية المفترضة للهيئة المستخدمة.....	83
	الشرط الأول: وجود التزام قانوني بمنع النتيجة الإجرامية.....	83
	الشرط الثاني: استظهار مسلك إرادي آثم لدى الشخص المسؤول.....	83
	الباب الثاني: أثار المسؤولية القانونية للهيئة المستخدمة.....	86
	الفصل الأول: في مجال الدعوى المدنية.....	86
	المبحث الأول: نشوء حق العامل في رفع دعوى قضائية.....	86

المطلب الأول: تبسيط إجراءات الدعوى واستعمالها.....	87
الفرع الأول: خاصية تبسيط الإجراءات في القضايا الاجتماعية.....	87
أولاً: إطلاق الحرية في إثبات عقد العمل.....	88
ثانياً: الخيار في الاختصاص المحلي.....	90
ثالثاً: إمكانية حل منازعات العمل خارج ساحة القضاء.....	92
الفرع الثاني: خاصية الاستعمال في القضايا الاجتماعية.....	95
أولاً: نظر الدعوى على وجه السرعة.....	95
ثانياً: جواز إصدار حكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة.....	97
ثالثاً: إصدار أحكام ابتدائية نهائية.....	99
المطلب الثاني: إعفاء العمال من مختلف الأعباء المالية.....	100
الفرع الأول: خصوصية إعفاء العمال من الرسوم القضائية.....	100
الفرع الثاني: عدم إلزامية المحامي أمام جهة الاستئناف في القضايا الاجتماعية.....	103
المبحث الثاني: الجزاء المدني كأثر لقيام المسؤولية القانونية للهيئة المستخدمة.....	104
المطلب الأول: بطلان كجزاء مدني لمسؤولية الهيئة المستخدمة.....	105
الفرع الأول: بطلان كل شرط يخالف أحكام قانون العمل.....	105
الفرع الثاني: بطلان الصلح أو الإبراء من حقوق العامل.....	111
الفرع الثالث: بطلان قرار فصل العامل بسبب نشاطه النقابي.....	115
المطلب الثاني: الحق في التعويض.....	119
الفرع الأول: التعويض عن الفصل التعسفي في غير الأحوال الجائزة قانوناً.....	119
أولاً: الفصل بسبب مرض العامل.....	123
ثانياً: التعويض عن الإنهاء التعسفي لعقد العمل المحدد المدة قبل انتهاء أجله... 123	123
الفرع الثاني: التعويض عن أخطاء الهيئة المستخدمة المتعلقة بالحماية والوقاية الصحية.....	125

الفرع الثالث: التعويض عن التسريح الجماعي لأسباب اقتصادية.....	129
الفصل الثاني: في مجال الدعوى الجزائية.....	133
المبحث الأول: تحريك الدعوى العمومية.....	133
المطلب الأول: خصوصية تحريك الدعوى العمومية في مجال جرائم العمل.....	134
الفرع الأول: السلطة المخولة بتحريك الدعوى العمومية وضبط جرائم العمل.....	134
الفرع الثاني: جواز تفتيش أماكن العمل خارج الأوقات المحددة قانونا.....	135
الفرع الثالث: جواز التفتيش بدون إذن النيابة العامة.....	136
المطلب الثاني: نماذج لجرائم العمل المرتكبة من الهيئة المستخدمة.....	137
الفرع الأول: مخالفة القواعد المتعلقة بالتفتيش.....	138
الفرع الثاني: المخالفات المتعلقة بالسلامة الصحية والأمن داخل أماكن العمل.....	139
الفرع الثالث: مخالفة الأحكام المنظمة لتشغيل العمال الأجانب.....	140
الفرع الرابع: مخالفة القواعد المنظمة لأوقات العمل والإجازات.....	142
المبحث الثاني: الجرائم الجنائية كأثر لقيام المسؤولية الجزائية للهيئة المستخدمة.....	144
المطلب الأول: خصوصية العقاب في جرائم العمل.....	144
الفرع الأول: الاستثناء الوارد على قاعدة عدم جواز السجن بسبب عدم الوفاء بالتزام تعاقدية.....	144
الفرع الثاني: تعدد العقوبة بتعدد العمال.....	146
الفرع الثالث: تشديد العقوبة في حالة العود.....	148
المطلب الثاني: الجزاءات المقررة للهيئة المستخدمة نتيجة مخالفتها لقواعد القانون الاجتماعي.....	150
الفرع الأول: الغرامة كعقوبة أصلية للهيئة المستخدمة.....	151
الفرع الثاني: عقوبة غلق الهيئة المستخدمة.....	153

156.....	الخاتمة
158.....	قائمة المراجع
165.....	الفهرس
171.....	الملاحق